

ورقة سياساتية | سبتمبر / أيلول 2023

المواطنة

بين النظرية والممارسة في فلسطين

وحدة الدراسات والسياسات

أكاديمية بال ثينك للديمقراطية وحقوق الانسان - المرحلة الثانية
غزة - فلسطين

"المواطنة" بين النظرية والممارسة في فلسطين

جميع الحقوق محفوظة - بال ثينك للدراسات الاستراتيجية © 2023

بال ثينك للدراسات الإستراتيجية مؤسسة فلسطينية ذات فكر مستقل غير ربحية تعمل في مجال الأبحاث من أجل إثراء وتعزيز وتشجيع النقاش والتداول والتفكير حول القضايا التي تهم حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني. وكونها مؤسسة تفاكر اتخذت شعار " المعرفة طريق الازدهار " كأحد أهدافها الاستراتيجية. وتبنت نهجاً قائماً على الحقوق والديمقراطية في معالجة مختلف القضايا المتعلقة بالشأن الفلسطيني.

العنوان: غزة فلسطين

هاتف: +972 8 2822005

الموقع الإلكتروني: palthink.org

بالتعاون مع معهد العلاقات الخارجية الألماني من خلال برنامج Zivik. ما يرد في هذه الورقة من آراء يعبر عن رأي الباحثين فقط، ولا يعكس بالضرورة موقف أو رأي الممول.

"المواطنة" يجب أن نرتقي بها لترتقي بنا

تطوّر علم الاجتماع على مرّ العصور بتطور البشرية نتيجة لتفاعل عوامل كثيرة أسهمت في صياغة المجتمعات المعاصرة. ومن هذه العوامل النظريات التي أسهمت في تطوّر المجتمعات كنظرية العقد الاجتماعي للفيلسوف توماس هوبس في القرن السابع عشر، وتبعه فلاسفة آخرون، مثل: جان جاك روسو وجان لوك. فمن وجهة نظر هوبز يُعدّ العقد الاجتماعي "نظرية اجتماعية تصف الحالة التي يكون فيها للجماعات البشرية سلطة عليا، أو قيادة، أو حاكم، أو أي شكل من أشكال ممارسة السّياسة أو السّلطة"¹. والعقد الاجتماعي عند روسو ليس عقداً بين أفراد، كما عند هوبز، ولا عقداً بين الأفراد والسّلطات، كما عند لوك، فبموجب هذا العقد، كما يرى روسو، أنّ كلّ واحدٍ يتحد مع الكلّ؛ فالعقد هو بين المجموعة بحيث يوضع كلّ واحدٍ شخصه وقدرته في الشراكة تحت سلطات الإرادة العامة، وسيكون كلّ شريكٍ متحداً مع الكلّ، ولا يتحد مع أيّ شخص بشكلٍ خاص². فهل يمكن اعتبار هذا الإطار هو الأقرب إلى توصيف الحالة الفلسطينية الجامعة؟

تطوّرت نظريات العقد الاجتماعي قبل مفهوم الدّولة الحديثة، ومع ذلك أُرست أسس إنشاء الدول؛ وعليه، تسعى الورقة لمناقشة "المواطنة" كونها مفهوماً وممارسةً في فلسطين ومقارنته بنظريات العقد الاجتماعي، ومدى ارتباطها بالقانون الأساسي الفلسطيني ومنظومة القوانين والتشريعات ذات العلاقة. بالإضافة إلى ما أشار إليه الباحثون في توصيفاتهم للمواطنة بفلسطين وآليات تعزيزها للحفاظ على الموروث التّاريخي وبناء المجتمع بطريقة تضمن وصول الأجيال اللاحقة إلى مصاف المجتمعات المتقدمة.

تُعدّ المواطنة أحد الجوانب الأساسية في النّظام القانوني لأيّ دولة، حيث تُمنح للأفراد حقوقاً وواجباتٍ واستحقاقاً في المجتمع الذي يعيشون فيه. في فلسطين يُعدّ القانون الأساسي (الدستور مستقبلاً) أساساً للحكم والقانون. وقد أشارت المادتان (4) و(5) من الميثاق الوطني الفلسطيني لعام 1968م، للمواطن الفلسطيني وعرفته بأنّه: "الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء، الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947م، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من وُلد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التّاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني"³. أما القانون الأساسي الفلسطيني الذي تم تبنيه في سنة 2003م، فقد أشار في المادة (7) أنّ "الجنسية الفلسطينية تنظم بالقانون"⁴.

وهو ما يطرح تساؤل عن ماهية الفرق بين الجنسية والمواطنة في فلسطين؟

شمل الميثاق الوطني الفلسطيني جميع فئات الشعب الفلسطيني أينما تواجدوا ضمن تعريف شامل في إطار الحفاظ على الهوية القومية للشعب العربي الفلسطيني. وقد يكون هذا سبب عدم تضمين القانون الاساسي لتعريف المواطن الفلسطيني أو مفهوم المواطنة باعتباره إطاراً قانونياً مؤقتاً في إطار مرحلة انتقالية، وفي منطقة جغرافية معينة لإدارة العلاقة بين جزء من الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية. وهذا يتفق مع مفهوم المواطنة وهي تنظيم العلاقة بين المواطن والمؤسسة الرسمية الشرعية في إطار الحوكمة والممارسة الديمقراطية للحكم. من ناحية أخرى، الميثاق الوطني يُعدُّ المرجعية الأشمل من حيث التراتبية التشريعية باعتباره مظلة جامعةً للكّل الفلسطيني في إطار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

السياق التاريخي لمفهوم المواطنة في فلسطين

تتبع السياق التاريخي للمواطنة في فلسطين وتداعياته أمراً جديلاً، مع النّظر في الفترات العثمانية والانتداب البريطاني، وما بعد عام 1948م. وتأثير الأحداث التاريخية المختلفة على المواطنة وكيف تطورت الهوية الفلسطينية على مرّ الزمن خاصة من الناحية القانونية الجدلية من منظور القوانين والتشريعات الدولية مع ما وُضع في سياق الأمر الواقع على مدار تعاقب أنظمة الحكم.

ففي سنة 1925م، تبنّت المملكة المتحدة (من خلال نظام الانتداب البريطاني على فلسطين) نظام المواطنة الذي يمنح جميع "المواطنين العثمانيين" في فلسطين (باستثناء المقيمين في منطقة شرق الأردن) المواطنة الفلسطينية، فضلاً عن بعض الذين يقيمون في الخارج، مثل أبناء أو زوجات مواطنين فلسطينيين. ولم يميز هذا النظام على أساس الدين والعرق. خلال الفترة 1924م-1948م، استخدم سكان فلسطين جواز سفر عُرف باسم "جواز سفر بريطاني - فلسطيني"، وتلقوا الحماية الدبلوماسية من المملكة المتحدة. لكن في سنة 1948م، انتهى نظام الانتداب وتوقف العمل بالمواطنة الفلسطينية إلا في قطاع غزة حيث استمرّ حتى سنة 1967م.

بعد الحروب العربية - الإسرائيلية واحتلال فلسطين، حصل جزء من الفلسطينيين على المواطنة الإسرائيلية، ومُنح جزء آخر المواطنة الأردنية، وحصل جزء ثالث على مكانة مقيم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بينما حصل الجزء الرابع على مكانة لاجئ. وفي سنة 1952م أصدرت إسرائيل قانون المواطنة، وعدت محاكمها أنّ المواطنة الفلسطينية لم تعد قائمة⁵. الحقيقة الساطعة أنّ كلّ هذه الأحداث والمحاولات بالرغم من آلامها لم تتمكن من طمس الهوية الفلسطينية أو إلغائها إلا أنّها أسهمت في تعدد مفهوم المواطنة نتيجة الظروف التي صاغت مفاهيم مختلفة للمواطنة لفئات من النسيج الاجتماعي نفسه توزع مجبراً في أقاليم مختلفة تخضع لأنظمة حكم مختلفة. حيث تعدى المفهوم الى الحفاظ على الهوية القومية العربية الفلسطينية كأولوية قصوى ومنع

محاولات إلغائها أو طمسها. الورقة لن تخوض في هذا النقاش ولكنّها تشير إلى أنّ الدّراسات والأبحاث أقرّت بدرجة تعقيد الأمر من منظور القوانين ذات العلاقة وما يترتب عليها من حقوق.

ما تحاول هذه الورقة تسليط الضوء عليه هو منظور المواطنة الفاعلة الإيجابية في إطار القوانين المرعية ودورها في تنمية المجتمع المستدامة على أسس موضوعية تقوم على أساس الشراكة الفاعلة في عملية بناء المجتمع من خلال ممارسات (فضلى) تتأى بالمجتمع عن الانزلاق إلى منعطفات لا أحد يريد أن ينزلق إليها. بل على العكس النهوض بالمجتمع والحفاظ على مقدراته وتعزيز فرصه التنموية والاستثمار الأمثل لمقدرات الشعب وموارده وللميزات التنافسية التي يملكها المجتمع في مجالات متعددة أهمها مورد الشباب كقناة عمرية للعبور إلى المستقبل بطريقة أفضل وصولاً إلى النمو والازدهار وتحقيق آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني ككل للأجيال القادمة.

المواطنة في القانون الأساسي الفلسطيني

لم يتم الإشارة إلى المواطنة كمفهوم أو تعريف واضح ضمن القانون الأساسي الفلسطيني. وإنما تطرّق إلى المعايير الموضوعية لإطارها العام أو لممارستها، سواء عبر النّسب وعلاقة الدم، أو التجنيس، والحقوق والالتزامات الممنوحة للمواطنين الفلسطينيين. فيما أشار قانون الانتخابات العامة رقم 9 لسنة 2005م في بعض المواد باعتبارها واقعاً، إلا أنّه لم يقدّم بتعريفها صراحةً (ما هي المواطنة؟)؛ فعلى سبيل المثال في المادة 9 بند 2 من الفصل الثاني من القانون فقد نصّ على ما يلي: "لأغراض هذا القانون يعتبر الشخص فلسطينياً: (أ) إذا كان مولوداً في فلسطين وفق حدودها في عهد الانتداب البريطاني أو كان من حقه اكتساب الجنسية الفلسطينية بموجب القوانين التي كانت سائدة في العهد المذكور. (ب)، أو إذا كان مولوداً في قطاع غزة أو الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف. (ج)، أو إذا كان أحد أسلافه تنطبق عليه أحكام الفقرة (أ) أعلاه بغض النظر عن مكان ولادته (د)، إذا كان زوجاً لفلسطينية أو زوجة لفلسطيني حسبما هو مُعرّف أعلاه. (هـ) ألا يكون قد اكتسب الجنسية الإسرائيلية"⁶.

يمكن الفهم أنّه تم التعامل مع مفهوم المواطنة على أساس مفهوم العقد الاجتماعي لمن يملك حق انتخاب ممثلين عنهم في البرلمان الفلسطيني كإحدى ممارسات الديمقراطية كمكوّن من مكونات المواطنة. ومن الملاحظ أيضاً أنّه تم التعامل مع المواطنة والجنسية الفلسطينية كمرادفين بالإضافة إلى إظهار الهوية القوميّة.

أما قانون انتخابات الهيئات المحليّة رقم 10 لسنة 2005م تمت الإشارة إلى مصطلح المواطن الفلسطيني، تحديداً في المادة (1)، كما أنّه تمت المفارقة بين المقيم أو المقيم إقامة دائمة في دائرة انتخابية معينة فقد ورد في بند التعريفات "المقيم هو المواطن الفلسطيني المقيم إقامة دائمة في دائرة انتخابية وله فيها عنوان محدد"⁷.

وفي السياق نفسه هناك جدل؛ هل يُعدُّ الإطار القانوني لتعريف المواطن هو فقط سجل السكان المعتمد؟ يقول الكاتب جوني عاصي في كتابه "الدولة الفلسطينية المستقبلية ومسألة المواطنة: مقارنة تستند على مفهوم آخر للعابر للقومية" لسنة 2012م. "إنَّ التفكير بالمواطنة في الحالة الفلسطينية يتطلب التفكير بالعلاقة بين الجنسية والمواطنة، وفيما يتعلّق بهذه العلاقة فقد رصدت ثلاثة مواقف؛ وهي على النحو التالي: المواطنة تخصُّ الداخل وكذلك العلاقة بين الفرد والدولة، أمّا الجنسية فهي ترتبط بالخارج وبأنماط العلاقة التي تجمع بين الدول بعضها ببعض. المواطنة هي حالة مثالية (يوتوبيا) تخصُّ المجال العامّ أو دولة القانون، بينما الجنسية تتعلّق بالتجربة التاريخية والثقافة. المواطنة والجنسية تشيران إلى الشيء نفسه، لكنّه في الفترة الأخيرة وبسبب ثنائية الجنسية بُعد بينهما"⁸.

ويتابع عاصي جوني في تشريح أعمق لمفهوم المواطنة حيثُ يقول: "المواطنة بالمفهوم القانوني والشكلي تفرض وضعًا ثابتًا ومستقرًا على الصّعيد المؤسّساتي، لكنّ المواطنة تتعدّى هذا الإطار القانوني والشكلي لتشير أيضًا إلى جانب حقوقي، وجانب مشاركة سياسيّة، وجانب يتعلّق بالهويّة، ترتبط المواطنة بالديمقراطية التمثيلية لكن أيضًا بدمقراطية الحيز العامّ كعملية ذات تمثيل أكثر عمقًا".

وتُعدُّ المواطنة، الحالة القانونية والاجتماعية التي يحظى بها الفرد كعضو نشط ومُعترف به في دولة معينة. يكون المواطن عادة متعاقدًا مع الدولة، حيثُ يتمتع بحقوق ومزايا معينة ويتحمل واجبات ومسؤوليات تجاه الدولة والمجتمع. المواطنة ترتبط ببعض العناصر الأساسية، منها: الانتماء إلى دولة، والحقوق، والالتزامات والواجبات، والمساواة بين جميع المواطنين؛ فالمواطنة تعكس العلاقة المتبادلة بين الفرد والدولة، حيثُ يتم من خلالها تحديد حقوق المواطن وواجباته ومساهمته في بناء المجتمع والدولة بصورة عامة. يُعدُّ المفهوم أحد الأسس الأساسية للديمقراطية والاستقرار الاجتماعي في الدولة⁹.

القانون الأساسي الفلسطيني والمواطن

يعتمد تعريف المواطن وأحكام المواطنة على القوانين والأنظمة المطبقة في فلسطين. النصوص التي تحدد مفهوم المواطن وحقوقه وواجباته قد تكون متنوعة وتختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، تمت الإشارة بشكل عام لأحكام المواطنة في القانون الأساسي الفلسطيني.

فمن حيثُ تعريف المواطن: القانون الأساسي الفلسطيني لا يقدم تعريفًا صريحًا للمواطن. ومع ذلك، يمكن استنتاج تعريف المواطن من خلال تحديد المتطلبات والشروط التي تجعل الفرد مواطنًا فلسطينيًا. عادة ما يتم تحديد الجنسية والمواطنة من خلال المعايير الآتية:

1. **الولادة:** إذا وُلد الفرد داخل إقليم الدولة الفلسطينية، عادة ما يكون له حق الحصول على الجنسية الفلسطينية.

2. **النَّسب:** إذا كان أحد الوالدين هو مواطن فلسطيني، فإنَّ الفرد يمكن أن يكون مواطناً فلسطينياً بالنسبة للقانون الأساسي.

3. **التَّجنيس (لَمَّ شَمَل العائلات):** يمكن للفرد الحصول على بطاقة هُويّة فلسطينية عن طريق عملية لَمَّ شَمَل العائلات وفقاً للأنظمة المطبقة.

ومن حيثُ حقوق المواطن: القانون الأساسي الفلسطيني يضمن للمواطنين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويتضمن هذه الحقوق على سبيل المثال لا الحصر:

• الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي.

• الحق في التعبير وحرية الصحافة والتَّجمع.

• الحق في التَّعليم والصحة والعمل.

• الحق في المشاركة السياسية، بما في ذلك حق التَّصويت والانتخاب.

اما من حيثُ واجبات المواطن : على المواطن الفلسطيني أداء بعض الواجبات تجاه الدولة والمجتمع. يمكن أن تتضمن هذه الواجبات على سبيل المثال:

• الامتثال للقوانين والأنظمة الفلسطينية.

• المشاركة في العملية الديمقراطية، بما في ذلك المشاركة في الانتخابات.

• الدفاع عن الدولة والمجتمع في حالة الضرورة.

الارتقاء بمفهوم المواطنة فلسطينياً

يجب ان نرتقي بمفهوم المواطنة كي ترتقي بنا، كيف ذلك؟ فالمواطنة هي مفهوم يحمل في طياته المسؤولية والالتزام تجاه المجتمع والدولة التي ينتمي إليها الفرد. لنرقى بها لترتقي بنا، يتطلب الأمر العمل على تعزيز قيم ومبادئ المواطنة وتحقيق التفاعل والمشاركة الفاعلة في شؤون الدولة والمجتمع من خلال تعزيز أنظمة المناعة الاجتماعية والمجتمعية. بعض الطرق التي يمكن اتباعها لتعزيز المواطنة:

1. **التَّعليم والوعي:** يجب أن يكون التَّعليم والوعي حول المفهوم الحقيقي للمواطنة الفعَّالة هما في مقدمة

الجهود. يجب أن يتم تكثيف برامج تعليم الشَّباب منذ الصغر قيم المواطنة ومسؤولياتها نحو المجتمع وأهمية

المشاركة الفعالة في بناء المجتمع وتطوره من خلال المبادرات الإيجابية البّناء والبعد عن الممارسات السلبية الهدّامة.

2. **المشاركة السياسية:** تشجيع المشاركة الفعالة في العملية السّياسية والانتخابية العامة والمحلية من أجل تحقيق المصلحة العامة.

3. **النّطوع والمشاركة المجتمعية:** المساهمة في تعزيز المواطنة من خلال النّطوع في أنشطة المجتمع والمشاركة في المبادرات الخيرية والبرامج النّطوعية التي تعمل على تحسين أوضاع الناس.

4. **احترام حقوق الآخرين:** وجوب التّعامل مع الآخرين بكل احترام وتقدير، بغض النّظر عن الاختلافات النّقافية والدّينية والاجتماعية. يعزز الاحترام المتبادل النّعايش السّلمي والاستقرار في المجتمع.

5. **المشاركة في إحلال السّلم والعدالة:** وجوب العمل على تحقيق السّلم والعدالة في مجتمعنا. من خلال المشاركة في نشر الوعي حول حقوق الإنسان والمساهمة في إحلال العدل والمساواة.

6. **الالتزام بالقوانين:** يجب علينا أن نكون مواطنين ملتزمين بالقوانين واللوائح التي تحكم المجتمع. الالتزام بالقوانين يسهم في تعزيز النّظام والاستقرار وتحسين المجتمع من الآفات الاجتماعية. من المهم أيضًا تبني مفهوم الأمن الشّمولي الاجتماعي الاقتصادي باعتبار الأمن المجتمعي مسؤولية جماعية.

7. **النّقد البّناء والمشاركة الإيجابية في صناعة القرار:** ممارسة النّقد البّناء والتّشاركية في صناعة القرار. من خلال المساهمة في الحوارات المجتمعية، لتحسين القرارات لتحقيق مصلحة الجميع. ولا بد من تشجيع الإبداع في جميع المجالات التي تسهم في تطور المجتمع، ومن خلال تمكين الشّباب وتوازن النّوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص والمبادرات التّنموية والتّشاركية بين مكونات المجتمع.

حتى نرتقي بالمواطنة وتحقيق أهدافها يتطلب تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التّشاركية الفاعلة في شؤون المجتمع في إطار مفهوم العقد الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية. يتطلب الأمر أيضًا من مكونات الحكمة استمرار جهود تنمية مستمرة ومستدامة من شأنها تحقيق المساواة والعدالة لجميع المواطنين في ظلّ سيادة القانون.

ففي ورقة قُدمت إلى المؤتمر الوطني السّابع لتعزيز السّلم الأهلي 2022، عرّفت السّلم الأهلي على أنّه "تعبير عن حالة من الوئام والاستقرار وغياب للنّزاعات والصّراعات وتجاوز آثارها داخل المجتمع الواحد". والسّلم الأهلي هو رفض لأشكال القتال كافة أو الدعوة له أو التّحريض عليه أو تبريره تحت أي مبررات دعائية أو

عقائدية أو حزبية أو قومية، وهو رفض لأشكال القيود أو الضوابط كافة على ممارسة الحقوق والحريات التي يكفلها القانون¹⁰.

وبحسب تقرير الشرطة الفلسطينية للعام 2021م؛ فإنّ معدل الجريمة لكلّ عشرة آلاف شخص هي مائة جريمة خلال الثلاث سنوات 2019م-2021م. وهذا مؤشر خطير ومرتفع يستدعي العديد من السياسات العامة، وتكافل جهود مكونات الحوكمة في فلسطين، والتكاتف للحدّ من هذه الظواهر المدمرة للنسيج الاجتماعي، ومهددة لأرواح وممتلكات الأشخاص، ويُعدّ منحى خطيراً للتفكك الاجتماعي والانحدار القيمي في المجتمع. وأكدّ المؤتمر على أهمية إنشاء نظام إنذار مبكر لتعزيز السّلم الأهلي. إنّ أهم مكونات هذا النظام هي المواطنة الفعّالة والإيجابية. خلّصت الدراساتُ إلى توصيات يمكن العمل عليها لتعزيز مفهوم المواطنة والسّلم الأهلي من خلال تعزيز قيم المواطنة كمسئولية مجتمعية جماعية يشترك بها كلّ أطراف ومؤسسات وفعاليات المجتمع من البيت إلى الدولة مروراً بجميع مؤسسات الحوكمة في المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص، بالإضافة إلى العائلات والقوى الوطنية والمجتمعية. كذلك الأمر فيما يتعلق بتعزيز الهُوية الوطنية الجامعة بالوتيرة نفسها حتى يتمّ نبذ الممارسات العنيفة ولفظها من المجتمع في إطار المواطنة الإيجابية الفاعلة والفعّالة، وأن يتمكن المجتمع أن يكون بيئة طاردة للعنف والمظاهر السّلبية ويعزز فرصة وإمكاناته كحاضنة للمواطنة والممارسات الإيجابية وتعزيز المناعة المجتمعية والأمن المجتمعي لبناء المجتمع والنهوض به.

من خلال تطبيق هذه التّوصيات ومن خلال سياسات عامة وبرامج تنمية، يمكن تحقيق تطوير حقيقي للمواطنة كممارسة إيجابية، وبالتالي نرقى بها وترقى بنا؛ لتحقيق مجتمع أفضل وأكثر تطوراً وازدهاراً ينعم بالسّلم الأهلي. يجب استعادة منظومة القيم الجيدة التي سادت المجتمع الفلسطيني على مرّ الزّمن، وإعادة التّأكيد عليها في مختلف مناحي الحياة من المدارس، إلى الجامعات، إلى التّجمعات السكانية بجميع أطرافها والمؤسسات الرّسمية ومكونات الحوكمة. ما يمرُّ به المجتمع الفلسطيني من ويلات فرضت عليه من الاحتلال، قد أسهمت بشكلٍ كبيرٍ في ممارسة الضغوط الكبيرة النّفسية والحياتية عليه بشكلٍ جماعي وفردّي. إلا أنّه يجب ألا يفقد البوصلة، ويجب استعادة الرّوح الاجتماعية والمجتمعية الإيجابية لكي يعبر هذا المخاض إلى ولادة مستقبل مزدهر، ويجب أن يبقى الأمل بغدٍ أفضل هو البوصلة لطرفي العقد الاجتماعي.

الخلاصة

من الملاحظ أنّ المواطنة والجنسية والهوية والإقامة اصطلاحات تُوظف أحياناً بالمعنى نفسه بالرغم من تبايناتها الجوهرية من حيث التّعريف والمفهوم والإطار والممارسة. في الحالة الفلسطينية ومن النّاحية القانونية



لم يتم تعريف المواطنة في القانون الأساسي الفلسطيني بشكلٍ صريحٍ وإنما تم الإشارة إليها من خلال بعض الممارسات والحقوق والواجبات المطلوبة من المواطن في إطار القانون.

يمكن دائماً تعزيز مفهوم المواطنة من خلال تشريعات وآليات مراقبة ومتابعة وتربية مجتمعية في إطار القانون، ومن خلال تعزيز دور المؤسسات الرسمية وممارسة السلطات الثلاث دورها في إطار ما أقره لها القانون الأساسي بعدالة. المواطنة والسلم الأهلي متلازمان ولا يمكن إهمال واحدة على حساب الأخرى فالمواطنة الإيجابية، إذا جاز التعبير، هي الكفيل المجتمعي لتحقيق السلم الأهلي وهي الرافعة التي يمكن الاستناد عليها في إجراء التحسينات المطلوبة في إطار الممارسات الديمقراطية، ومن خلال المؤسسات الشرعية الرسمية. إن قيام القضاء بدوره الفعال يسهم في رفع مستوى الشعور بالأمن الاجتماعي، ويعطي الأمل في ممارسة المواطنة الإيجابية التي تقوم على مبادئ العقد الاجتماعي. إن الممارسات السلبية بجميع أشكالها لا تسهم في بناء مجتمع حيوي، بل العكس تسهم في تأخر تقدمه وإضاعة فرص تنميته المستمرة.

المصادر

- 1 المرسال. (2023). الفيلسوف توماس هوبز والعقد الاجتماعي، موقع المرسال، 9 مارس/ آذار 2023، <https://bit.ly/3Z9gGZb>
- 2 الهدجي، هشام. (2021). جون لوك ونظرية العقد الاجتماعي، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 24 يوليو/ حزيران 2021. <https://bit.ly/486hXEh>
- 3 الميثاق الوطني الفلسطيني، الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة 1968م.
- 4 القانون الأساسي المعدل، المادة (7).
- 5 تولستوخ، فلاديسلاف. عاصي، جوني. (2022). المواطنة الفلسطينية: ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 129، ص 68.
- 6 قانون رقم (9) لسنة 2005 م بشأن الانتخابات
- 7 قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005م.
- 8 عاصي، جوني. (2022). الدولة الفلسطينية المستقبلية ومسألة المواطنة: مقارنة تستند على مفهوم آخر "للعابر للقومية"، على موقع open edition <https://bit.ly/4637ess>
- 9 للاستزادة راجع:
 - صيام، عماد. (2007). المواطنة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.
 - الساعدي، ناصر. الضحوي، هناء. (2017). المواطنة الرقمية، مركز الأمير خالد الفيصل للاعتدال، المملكة السعودية.
- 10 السلم الأهلي في فلسطين: عوامل وسياقات"، 2022م.